التقرير الصحفي الإلكتروني

الاربعاء

3/10/2018

الدستور
تأسست ١٩٦٧ عمان

دفع مستحقات مالكي حافلات إربد جامعة آل البيت خلال أسبوع

تم نشره في الأربعاء 3 تشرين الأول / أكتوبر 2018. 12:00 صباحاً

عمان - أنس الخصاونة

قالت الناطق الاعلامي في هيئة تنظيم قطاع النقل البري د. عبلة وشاح انه تم التوصل الى اتفاق ما بين الهيئة ومشغلي حافلات النقل العاملة على خط اربد جامعة ال البيت بحيث يتم دفع مستحقات مالكي حافلات إربد جامعة آل البيت خلال أسبوع. واكدت وشاح ان دعم اجور نقل الطلبة مستمر على كافة الخطوط وذلك حفاظا على حقوق طلبة الجامعات، مشيرة في الوقت نفسه ان هذا الدعم يأتي للتخفيف على الطلبة وذويهم وعدم زيادة العبء المالي المترتب عليهم في ظل الظروف الراهنة.

يشار ان مدير عام هيئة تنظيم النقل البري بالوكالة المهندس أنمار الخصاونة، اكد في تصريحات صحفية سابقة إن الهيئة مستمرة في صرف الدفعات المستحقة لائتلافات المشغلين العاملين على نقل طلاب جامعة آل البيت من محافظات الزرقاء وعمان واربد وجرش، وأن الهيئة وقعت اتفاقية مع الائتلافات العاملة على خط جامعة آل البيت لتقاضي نصف الأجرة من الطلاب والنصف الآخر من الهيئة، لافتا الى أن عدم تقاضي نصف الأجرة من الطلاب هو مخالفة تشغيلية بحسب ما نص عليه الاتفاق.

يذكر ان برنامج دعم اجور الطلبة والذي تم العمل به منذ عام 2009 يتيح تخفيض اجور المواصلات على الطلبة بنسبة 50% حيث يقوم الطالب بدفع نصف الاجرة المقررة بينما تقوم الحكومة بتسديد النسبة المتبقية لشركات النقل العاملة في هذا المشروع، كما يسهم البرنامج بشكل كبير في زيادة اعتمادية الطلبة على النقل الجماعي والتخلي عن استخدام المركبات الخصوصية.

تاريخ النشر: الاربعاء - 2018-10-03 12:05

عين الرأي ٣-١٠-٢٠١٨

جامعة آل البيت كفت يد (٣) من مدرسيها عن العمل إضافة إلى (٧) موظفين على خلفية اقتحامهم مكتب رئيسها.. القرار جاء بناء على التحقيقات القضائية لدى المحكمة المختصة. وأوقفت الجامعة ما نسبته ٥٠ بالمئة من رواتب المدرسين الثلاثة و٢٠ بالمئة من رواتب الموظفين السبعة لحين البت في القضية.

«التعليم العالي والبحث العلمي» طريق النجاح نحو أفضل إنجاز بجائزة الملك لتميز الأداء الحكومي والشفافية

تصديق ومعادلة مليون شهادة ووثيقة عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ ودعم (٣٢) ألف طالب بكلفة (٢٥٠) مليون دينار

عمان- الرأي

بالرغم من محدودية عدد موظفي الوزارة قياساً مع حجم قطاع التعليم العالي وحجم المسؤوليات، إذ يبلغ عدد الموظفين في مركز الوزارة (٢١٢) موظفاً فقط ، الى جانب (٧٤) مؤسسة تعليم عال ومجموع طلبة يناهز ٣٥٠ ألفاً، وأعضاء هيئة تدريس قرابة ١٢ ألفاً، تمكنت الوزارة من حصد جائزة أفضل انجاز في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.

ورغم أن قرارات مجلس التعليم العالي تستأثر باهتمام الاعلام والناس كافة، ورغم أن الوزارة تقدم خدمات ضخمه لا تستأثر بنفس الاهتمام الاعلامي، إلا أن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي تمكنت من قطع شوط هام ضمن مشوار الأداء المتميز، وذلك بعد سبع محاولات متكررة حيث حصلت على جائزة أفضل انجاز ضمن جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية للعام ٢٠١٦/٢٠١٧ (الدورة الثامنة)، هذا الانجاز الذي لم يأت من فراغ بل كان حصيلة مجموعة من الانجازات والجهود التي تحققت خلال مدة قصيرة لم تتجاوز العامين، وفي مختلف المجالات.

ففي مجال التشريعات حرصت الوزارة على تطوير القوانين و الأنظمة و التعليمات التي تنظم وتحكم قطاع التعليم العالي بشكل مستمر لتتلاءم مع متطلبات العصر أولاً، وتنسجم مع خططها الاستراتيجية المختلفة التي تتضمن أهدافاً لا بد من تحقيقها على المدى القريب والبعيد، إضافة إلى تحقيق رسالة الوزارة القائمة على تمكين ودعم مؤسسات التعليم العالي للقيام بواجباتها ومسؤولياتها الرئيسة، مع العمل على تحقيق مصلحة أبنائها الطلبة من خلال تنفيذ السياسات العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية لمرحلتي البكالوريوس والتجسير.

وحرصت الوزارة على تفعيل اللامركزية في خدمة المراجعين حيث بلغ عدد مكاتب المستشارين الثقافيين داخل المملكة وخارجها (٢٣) مكتباً ثقافياً (١٥ مكتباً داخل المملكة في الجامعات الرسمية والخاصة،و (٨) مكاتب ثقافية خارج المملكة) تخدم الالاف من الطلبة.

كما حرصت الوزارة على زيادة أعداد الطلبة المستفيدين من بعثات ومنح صندوق دعم الطالب حيث بلغ عدد الطلبة المستفيدين منذ تأسيس الصندوق و حتى نهاية عام ٢٠١٧ قرابة (٣٢٢٠٠٠) ثلاثمئة واثنين وعشرين ألف طالب وطالبة، كما بلغت قيمة الدعم المالي للطلبة المستفيدين من البعثات الداخلية ما يقارب (٢٥٠) مليون دينار أردني.

أما في مجال الحوسبة والتحول الإلكتروني فقد قطعت الوزارة شوطاً هاماً في هذا المجال حيث تم تطوير الموقع الالكتروني لها باللغتين العربية والانجليزية، كما تم تفعيل صفحات الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

وبلغ المجموع الكلي لأعداد الزائرين للمواقع الإلكترونية الرسمية الخاصة بالوزارة والمشتركين والمتابعين لصفحات مواقع التواصل الاجتماعي حوالي مليون وثلاثمئة وأربعين ألف مشترك وزائر ومتابع. كما استكملت الوزارة مشاريع رفع الجاهزية الالكترونية المتعلقة بالبنية التحتية والأجهزة والتجهيزات والأنظمة والحماية بناء على مبادرة الحكومة الإلكترونية حيث بلغ عدد الأنظمة والبوابات والخدمات الالكترونية في الوزارة (٣٤).

و يتوقع أن تصبح الوزارة الكترونية بالكامل نهاية عام ٢٠١٨. إضافة إلى إطلاق الوزارة لعدد من البوابات الالكترونية التي تقدم معلومات متكاملة لمتلقي الخدمة منها بوابة أدرس في الاردن وتهدف هذه البوابة إلى زيادة استقطاب الطلبة العرب والأجانب للدراسة في الأردن حيث توفر معلومات عن نظام التعليم العالي في الاردن ومؤسساته ومعلومات مختلفة عن الاردن للراغبين بالدراسة فيه.

وبلغ عدد الطلبة الوافدين الدارسين في الجامعات الأردنية ما يقارب أربعين ألف طالب وطالبة يمثلون (١٠٥) دول عربية و أجنبية حول العالم، و موقع اختر تخصصك الذي يوفر معلومات هامة جدا عن التخصصات الراكدة والمشبعة والمطلوبة في سوق العمل المحلي والاقليمي، و النافذة الموحدة التي توفر للطلبة الوافدين نافذة للتسجيل و القبول الالكتروني ودفع الرسوم، إضافة إلى تقديم الاقتراحات و الشكاوى ومتابعتها، وقد بلغ عدد المستخدمين لهذه البوابة قرابة مئة وستين ألف زائر، و بوابة الطلبة الدارسين في الخارج و التي توفر معلومات تهم الطلاب الاردنيين الدارسين في خارج المملكة، كما تم إطلاق نظام خاص بتصديق الشهادات الصادرة عن الوزارة لمنع التزوير.

وبلغ عدد الشهادات التي تم تصديقها ومعادلتها عامي (٢٠١٧)، و(٢٠١٨) حوالي مليون شهادة ووثيقة، إضافة إلى اطلاق تطبيق الهواتف الذكية بهدف تسهيل آلية الاستعلام للمواطن للحصول على الخدمات التي يحتاجها، كما تم تطوير نظام ادارة المعلومات التعليمي واصدار التقارير الاحصائية ومؤشرات الاداء الخاصة بقطاع التعليم العالي وأعداد الطلبة والعاملين بالجامعات من خلاله، كما يجري العمل على تطبيق نظام ادارة الموارد البشرية والرواتب الموحد بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية. وأخيراً تم ربط مركبات الوزارة بنظام التتبع الإلكتروني المركزي لمتابعتها.

وفي مجال تطوير وتحديث البنية التحتية للوزارة، وتهيئة بيئتها لتكون ملائمة ومريحة لمتلقي الخدمة الذي يزور الوزارة، أو للعاملين فيها فقد حققت الوزارة عدة انجازات منها نشر وتوزيع نقاط اتصال بالانترنت وأجهزة لوائح ذكية، أو شاشات عرض منتشرة في مرافق الوزارة للتسهيل على متلقي الخدمة في ضمان حق حصوله على المعلومة الصحيحة والدقيقة، و تم تفعيل خطوط اتصال هاتفي في أروقة الوزارة مربوطة بموظفين ناطقين بلغات أجنبية لخدمة متلقي الخدمة المتحدثين بلغات أخرى (الانجليزية، الفرنسية، الروسية، الألمانية، الإسبانية)، كما تم تفعيل نظام الدور الآلي لخدمة الجمهور في مختلف مديريات الوزارة، و تم تجهيز قاعتين للتصديق بنظام النافذة الواحدة للتسهيل على المراجعين وتقليل الوقت اللازم لإتمام الخدمة، وتم تحديد الوقت اللازم لإتمام كل خدمة والالتزام بها، إضافةً إلى إعادة تجهيز صالات الانتظار وتوفير جميع مستلزمات تقديم الخدمة للمراجعين وتوفير اللوحات الإرشادية بألوان متمايزة واستحداث مواقف للسيارات بمساحات كبيرة ومنظمة ومواقف خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

أما في مجال التواصل مع متلقي الخدمة والعمل على تحسين مستوى الرضا لديهم فقد عملت الوزارة على عدة محاور منها توفير نماذج الاقتراحات والشكاوى في الوزارة واطلاق نظام الكتروني خاص بالشكاوى والاقتراحات، بحيث يُمكن لمتلقي الخدمة تقديم أي مقترح أو شكوى الكترونية ومتابعتها والرد عليها عبر الرسائل القصيرة والبريد الالكتروني حيث بلغت نسبة اغلاق الشكاوى الواردة للوزارة (١٠٠٪) علماً أن الوزارة حصلت على كتاب شكر من وزارة تطوير القطاع العام /وحدة الشكاوى الالكترونية على هذا الانجاز المتميز. كما تم تفعيل خدمة الرسائل القصيرة لمتابعة خدمات الوزارة الالكترونية لمتلقي الخدمة والتوعية والارشاد وبلغ عدد الرسائل التي تم ارسالها من قبل الوزارة مليوناً وخمسمئة ألف رسالة، كذلك تم إنتاج فيديوهات ترويجية للخدمات التي تقدمها الوزارة، بالإضافة إلى النشرات والمطبوعات وعقد ورش التوعية للطلبة والمؤتمرات، وتم إطلاق أدلة خاصة بالوزارة وبروشورات ورقية والكترونية إرشادية ودليل خدمات ودليل للتشريعات الناظمة لعمل الوزارة، بالإضافة إلى بروشورات خاصة بتعريف الطلبة الوافدين بالأردن والدراسة فيها مترجمة إلى تسع لغات عالمية (الانجليزية، الاسبانية، الايطالية، الفرنسية، الروسية، الصينية، الكورية، اليابانية، التركية)، كما حرصت الوزارة على الترويج لنشاطاتها وانجازاتها بعدة طرق كان من أهمها إصدار المجلة الإلكترونية للوزارة للتعريف بالخدمات والنشاطات المتعلقة بها وبقطاع التعليم العالي، وتوزيعها بشكل دروي على الشركاء و أصحاب العلاقة.

أما في مجال المسؤولية المجتمعية فقد عملت الوزارة على محورين هامين الأول محور المجتمع الداخلي للوزارة الذي يستهدف موظفي وموظفات الوزارة حيث تم من خلال اللجنة الاجتماعية تفعيل حزمة من النشاطات التي تهدف إلى زيادة المحبة والمودة بين أسرة الوزارة إضافةً إلى تلبية احتياجاتهم المختلفة وتعمل على تحسين بيئة العمل فيها حيث تم على سبيل المثال وتنفيذا للاتفاقية الموقعة مع المجلس الوطني لشؤون الاسرة الانتهاء من تنفيذ مشروع حضانة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتشغيلها واستقبال الاطفال فيها.

أما المحور الثاني فهو محور المجتمع الخارجي من خلال تنفيذ مبادرات إنسانية تخدم المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني، إضافةً إلى البعثات والمنح الخارجية والداخلية التي تقدمها الوزارة. كذلك تم إطلاق مبادرة (نافذة على المسؤول) والتي هدفت إلى استخدام خاصية البث المباشر على صفحة الوزارة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك واستضافة عدد من المسؤولين داخل وخارج الوزارة، للاجابة على استفسارات الطلبة وزوار الصفحة على الهواء مباشرة، وقد بلغ عدد المتابعين لجميع فيديوهات هذه المبادرة أكثر من ثلاثمئة ألف شخص.

الرأي
www.alrai.com
الأربعاء ٢٣ محرم ١٤٤٠ هـ—الموافق ٣ تشرين الأول ٢٠١٨م—العدد ١٧٤٦١
السنة الثامنة والأربعون – عمان – الأردن

مختصر

زياد الرباعي
ziadrab@yahoo.com

يكفي

عندما يقول جلالة الملك «يكفي»، فذلك يأتي انسجاما مع مطالب المواطنين الذين يشكون الأمرين، وخاصة بعد الاطلاع على حوارات الحكومة مع المواطنين في المحافظات، بشأن ضريبة الدخل، لتنكشف الهوة الواسعة بين مؤسسات الدولة والناس. و«يكفي» عندما يستذكر الملك حوادث يعتبرها البعض صغيرة، لكنها مؤشر لتفاقم الأمور.

فما معنى عدم التفات الأجهزة المعنية للاعتداء على مواطنين يسيرون آمنين مطمئنين، إلا بعد وفاة الطفل هاشم في اعتداء من «فاردة»، وأين الدور الأمني في تطبيق القانون من اطلاق العيارات التي تزهق الأرواح تباعا.

وما معنى اتلاف محتويات مدرسة بنيت من عرق الآباء والأجداد والقروض ، وكيف نفسر أحجية طرد رئيس جامعة بهذه الطريقة (...) ثم تنازله عن حقه الشخصي ___ درءا للمشاكل—وتبعاتها، من توسط لإعادة الطاردين الى أعمالهم، وتوقيفهم ثم تكفيلهم، ثم إعادة وقف بعضهم عن العمل.

يقول الملك «يكفي» عندما يرى الواسطة والمحسوبية عنوانا للتعيينات والتنفيعات، من أشخاص واجبهم حماية القانون والرقابة على تطبيقه، فما معنى تعيين ١٠٩ موظفين في مجلس النواب، وعقود في وزارة العمل على حساب المشاريع، بمباركة السلطتين التشريعية والتنفيذية، والاغلبية يشكون الفقر والبطالة، وذنبهم، أنهم بلا واسطة، ودون ان يرف جفن لديوان الخدمة المدنية، او مكافحة الفساد.

يقول الملك «يكفي» لكنه في نفس الوقت يقول « تطبيق القانون بلا محاباة وإنفاذه واجب، ومن يتخاذل ستكون مشكلته معي».

ويؤكد « محاربة الفساد والمحسوبية والواسطة» ويشدد على «أهمية ان يقوم المسؤول بواجباته بتفان وشفافية». فهذه عناوين رئيسية للاصلاح الحقيقي، لأنها تعني بالمحصلة أن» سيادة القانون وترسيخ هيبة الدولة أولوية» أردنية، ثم يأتي الحديث عن رؤى وأجندات ومشاريع.

يختتم الملك حديثه أمام ثلة من الصحفيين «للاسف ما زلنا نراوح مكاننا والأمور تتفاقم،وهناك حالة من الاستقواء والتنمر».

لذا لا بد قبل كل شيء إعادة الاعتبار للدولة، بكل مفاهيمها السيادية والقانونية، دون أي اعتبار لأي كان «لانه لا أحد أكبر من البلد ومصلحة الأردن فوق كل اعتبار» .

الرأي
الأربعاء ٢٣ محرم ١٤٤٠ هـ—الموافق ٣ تشرين الأول ٢٠١٨م—العدد ١٧٤٦١
السنة الثامنة والأربعون – عمان – الأردن

الطويسي: التريث بمنح تراخيص للكليات الجامعية

عمان - الرأي

قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عادل الطويسي ان الحكومة تنظر الى الجامعات الخاصة باعتبارها مؤسسات تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفر فرص عمل على المستويين الاكاديمي والاداري.

واكد ان الوزارة تقف على مسافة واحدة بين الجامعات بهدف الارتقاء بجودة مخرجاتها التعليمية من خلال معايير الاعتماد العام والخاص التي تتابعها هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها. وأوضح خلال لقائه امس لجنة من مالكي الجامعات الخاصة، ان مجلس التعليم العالي يتعاون بشكل كامل من أجل زيادة استقطاب طلبة وافدين من مختلف دول العالم للدراسة في المملكة بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية المواد البشرية.

واضاف انه سيتم التريث بمنح المزيد من التراخيص للكليات الجامعية التي يمكن ان تؤثر على أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الخاصة.

وابدى الوزير استعداد الوزارة للنظر في استحداث برامج دكتوراه في حال تقدمت لذلك اي جامعة خاصة من خلال البرامج المشتركة بين الجامعات شريطة ان تكون طلبات الاستحداث مستوفية لجميع الشروط المطلوبة. واعرب اعضاء اللجنة عن شكرهم للجهود التي يبذلها الوزير لإيجاد حلول ابداعية للتحديات والمشاكل التي تواجه الجامعات الخاصة، مشيرين الى الاجراءات التي قامت بها الوزارة خلال العامين الماضيين في اصلاح منظومة التعليم العالي بالمملكة.

واكدوا ان سمعة التعليم العالي الاردني متميزة خاصة في دول الخليج العربي بسبب جودة خريجي الجامعات، موضحين ان الجامعات الخاصة هي استثمارات اردنية اسهمت في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة. وطالبوا بتطبيق معايير الاعتماد العام والخاص على الجامعات الرسمية والخاصة بعدالة وعدم التوسع باستحداث الكليات الجامعية التي اصبحت تستقطب اعدادا كبيرة من الطلبة بسبب قربها من التجمعات السكانية وكلفتها القليلة مقارنة مع الجامعات الخاصة. كما طالبوا بالسماح للجامعات الخاصة قبول طلبة في مسار الدراسات العليا للحاصلين على تقدير مقبول، وعدم قبول طلبة يفوق الطاقة الاستيعابية في الجامعات الرسمية ما يؤثر سلبا على اعداد الطلبة في الجامعات الخاصة.

وطالبوا باستحداث برامج دكتوراة وكليات طب اسنان في الجامعات الخاصة لأنها قادرة على توفر البنية التحتية لذلك من مختبرات وقاعات وجميع المستلزمات العلمية اللازمة اضافة الى توفير اعضاء هيئة تدريس.

حرية سقفها السماء
سرايا
المؤسس : هاشم الخالدي

الأربعاء ,3 أكتوبر, 2018 م

اتفاق ينهي أزمة مشروع دعم أجور طلبة جامعة آل البيت

AM 11:12 02-10-2018

سرايا - قررت هيئة تنظيم النقل البري دفع مستحقات مالكي حافلات إربد جامعة آل البيت خلال أسبوع.

فقد تم الاتفاق اليوم الاثنين 1/10/2018 فيما بين الهيئة ممثلة بمديرها العام المهندس انمار الخصاونة و ممثلين باصات الائتلافات الأخرى على دفع جميع مستحقات الباصات خلال أسبوع تباعا.

و طلبت الهيئة من ممثلي الائتلافات عن الحافلات الناقلة للطلبة،العوده إلى برنامج الدعم كالمعتاد.

و أكدت وشاح أن غدا سوف تتم العودة إلى الدعم والتسجيل حسب ما كان متبعا على خط آل البيت واليرموك املين من الطلاب والطالبات التعاون وخصوصا باص السابعه الا ربع إلى إربد.

الراي

الثلاثاء, أكتوبر 2, 2018

المقر

العبابنة يتفقد الإجراءات والتسهيلات المقدمة لطلبة جامعة آل البيت بدائرة القبول والتسجيل (صور)

بتاريخ **أكتوبر 2, 2018**

يوسف المشاقبة

بهدف الاطلاع على سير اجراءات قبول وتسجيل الطلبة والتسهيلات المقدمة لهم قام رئيس جامعة آل البيت بالوكالة الأستاذ الدكتور إسماعيل العبابنة بجولة ميدانية إلى دائرة القبول والتسجيل تفقد خلالها على كافة الخدمات التي تقدمها الدائرة للطلبة . وثمن الدكتور العبابنة الجهود المبذولة من قبل كافة العاملين في دائرة القبول والتسجيل لما يقومون به من تسهيلات ميسرة للطلبة من اجراءات التسجيل والقبول ودون اي عوائق تذكر .

مدير القبول والتسجيل الدكتور محمد جرادات اكد ان الدائرة شهدت نقلة نوعية لاتخاذها اجراءات جديدة لسرعة اتمام اجراءات تسجيل الطلبة المستجدين إلكترونيا ، منوها ان الدائرة قامت وضمن خطتها بأتمتة اجراءات قبول الطلبة وتسجيلهم الكترونيا، حيث اصبح بإمكان الطالب المستجد والمقبول في جامعة آل البيت بعد ابلاغه بارسال رسالة نصية تفيد بقبوله وتحتوي ايضا على الرقم الجامعي، التوجه الى اي بنك من بنوك المملكة ومحال الصرافة المنتشرة فيها مصطحبا معه وثيقة قبوله ، لدفع الرسوم الجامعية فيها، ليصار الى تسجيله تلقائيا، واستلامه لجدوله الدراسي في مدة لا تزيد عن 48 ساعة، دون الحاجة الى تسليم اوراقه الثبوتية، حيث يتوجه في اليوم التالي للجامعة لحضور محاضراته واصدار هويته الجامعية.

وأشار الدكتور جرادات إلى توجه الدائرة وضمن خطتها القادمة الى تسهيل إجراءات تاجيل دفتر خدمة العلم للطلبة الذكور ليصار الى تأجيله إلكترونيا ومن اي مكتب من مكاتب التعبئة العسكرية المنتشرة في محافظات المملكة ، موضحا بانه فيما يتعلق بالهوية الجامعية سيتم إصدارها إلكترونيا بالتعاون مع بنك القاهرة عمان . وبين الدكتور جرادات الى أن تحسن خدمات دائرة القبول والتسجيل سيلمس اثارها الطلبة القدامى أيضا وخصوصا ان هناك جهود وتنسيق مع مركز الحاسوب لاتاحة الفرصة للطلبة للتحويل إلكترونيا من تخصص لآخر سواء كان على نظام الاربع مواد أو على نظام الحد الأدنى للمعدل ، بالإضافة إلى اتمتتة معادلة المواد لطلبة التحويل أيضاً . وفي السياق ذاته قام نواب رئيس جامعة آل البيت الأستاذ الدكتور عقاب الربيع نائب الرئيس للشؤون الاكاديمية، والأستاذ الدكتور حسين الزبود نائب الرئيس لشؤون الاستثمار والمجتمع المحلي، بتفقد الكليات وعدد من المواقع المرتبطة باستقبال الطلبة الجدد في دائرة القبول والتسجيل ومتابعة آلية تسجيلهم.

كما قاموا بزيارة الى مركز الحاسوب وتفقد الاجراءات الالكترونية التي يقوم بها المركز ، واستعدادات المركز لاطلاق الموقع الالكتروني الجديد لجامعة آل البيت، مشيدين بالجهود التي تبذلها دوائر الجامعة وكلياتها ومعاهدها ومراكزها لتوفير افضل الخدمات للطلبة والعاملين فيها .

الأربعاء, أكتوبر 3, 2018

الاردن

مقدادي والزعبي يتفقدان موقف حافلات نقل طلبة جامعة آل البيت

بتاريخ أكتوبر 2, 2018

يوسف المشاقبة

ضمن متابعة واهتمام جامعة آل البيت بشؤون الطلبة الخدمية والعمل على حل بعض القضايا التي تواجههم قام نائب عميد شؤون الطلبة الدكتور يوسف مقدادي ومديرة الشؤون الإعلامية الدكتورة ريم الزعبي، بجولة ميدانية إلى مجمع الباصات التابع لجامعة آل البيت التقيا خلالها بعدد من سائقي الحافلات العمومية على خطوط عمان والزرقاء التي تنقل الطلبة إلى الجامعة . واكد السائقين بأنهم يقومون حاليا بنقل الطلبة وفقا لمشروع دعم أجرة النقل الطالب الجامعي .

مندوب هيئة تنظيم النقل البري في مجمع الباصات أحمد شديفات اوضح من جانبه أن الهيئة ستقوم بصرف باقي المستحقات لأصحاب الباصات في الأيام القادمة وأن عملية الدعم جارية على أكمل وجه دون أي مشاكل.

ووجهت جامعة آل البيت الشكر والتقدير كل من ساهم في ايجاد الحلول المناسبة لقضية رفع الدعم عن أجور نقل الطالب الجامعي .

الغد الأردني

خبراء يؤكدون أهمية تعزيز سيادة القانون لمواجهة الاستقواء والعنف المجتمعي

تم نشره في الأربعاء 3 تشرين الأول / أكتوبر 2018. 12:00 صباحاً

نادين النمري

عمان- يؤكد خبراء أهمية تعزيز ثقة المواطنين بمنظومة سيادة القانون كوسيلة للحد من العنف المجتمعي، معتبرين أنه رغم أهمية الجانب الأمني بالحد من المشكلة لكن اجتثاثها "يتطلب وضع خطة تنفيذية شاملة وقابلة للتطبيق تتعامل مع المسببات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية أيضا".

ويحذر هؤلاء مما أسموه ازديادا في "ظاهرة الاستقواء والعنف المجتمعي" وتوسعها لتشمل أشكالا جديدة من العنف، لم تكن ظاهرة سابقا بشكلها الحالي، لافتين في ذلك إلى إشكالية الاستقواء على مؤسسات الدولة وممثليها، وهو الأمر الذي تجلى بوضوح في حوادث الاعتداءات المتكررة على المنشآت العامة كالمدارس والمستشفيات أو على الموظفين الحكوميين ورجال الأمن.

وكانت الأسابيع الأخيرة شهدت عدة أحداث عنف مجتمعي، ومنها اعتداء مواطنين على رجل أمن بحجة أنه عطل (فاردة عرس)، وقيام طلبة بإحدى مدارس مأدبا في أول يوم من العام الدراسي بتكسير أثاث ومقتنيات المدرسة، وطرد عدد من الموظفين رئيس جامعة آل البيت، وأخيرا حادثة اعتداء مجموعة من المواطنين على مركبة مواطن بحجة أنه تجاوز "فاردة - زفة" أحد الأعراس ما أدى الى اصابة ابن السائق هاشم الكردي ذي الثلاثة أعوام بإصابة بالغة أدت إلى وفاته بعد أيام.

حوادث العنف المجتمعي هذه، أثارت غضب جلالة الملك عبدالله الثاني الذي قال في تصريحات له أول من أمس "يجب وضع حد لمثل هذه الممارسات السلبية التي يرفضها المجتمع".

وقال جلالته "إنفاذ القانون واجب على جميع المؤسسات المعنية ومن يتخاذل في ذلك ستكون مشكلته معي أنا".

وأضاف الملك "آن الأوان أن يدرك الجميع أن سيادة القانون وترسيخ هيبة الدولة أولوية حتى نمضي إلى الأمام وهذه رسالة واضحة مني للجميع".

في هذا السياق يقول أستاذ الإرشاد النفسي بالجامعة الهاشمية الدكتور جلال ضمرة إن "إشكالية العنف المجتمعي ترتبط بعدة مسببات ثقافية، اجتماعية واقتصادية وأخرى متعلقة بالتنشئة"، مبينا أنه "لسنوات تشكلت قناعة لدى الناس بفكرة أن يأخذ كل شخص حقه بيده، دون الاعتماد على مؤسسات الدولة أو الحكومة".

ويوضح "هذه القناعة ولدت نوعا من ثقافة الاستقواء بالمنصب أو العشيرة أو المال"، ويشير الى حادثة الاعتداء على سائق باص من قبل موظف عام، حيث استغل الموظف منصبه في تغريم السائق مخالفة سير لم يكن قد ارتكبها.

وبين ضمرة: "ليس بالضرورة أن يكون الاستقواء جسديا، فالاستقواء يأخذ عدة أشكال منها إجبار الآخرين على تنفيذ أمور معينة أو الاستقواء والتنمر اللفظي والالكتروني".

يحذر ضمرة من اشكالية عدم تطبيق القانون باعتباره عاملا رئيسيا في زيادة العنف المجتمعي والاستقواء نتيجة لغياب الردع، لافتا الى أنه "في كثير من قضايا العنف التي تحولت الى قضايا رأي عام تم حلها عن طريق الوساطات والمصالحة بعيدا عن اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة".

ويشير الى قضية "المتهجمين" على رئيس جامعة آل البيت، ويقول: "رغم اتخاذ قرار كف يد المتهجمين على مكتب الرئيس، لكن بعد قرار رئيس الجامعة بعدم تجديد عقده عاد الموظفون إلى مكان عملهم دون اتخاذ أي إجراء"، معتبرا أن "التراخي في تطبيق القانون والأنظمة يؤدي حتما الى تزايد هذه الممارسات بسبب غياب عنصر الردع".

ويقول ضمرة إنه "الى جانب تطبيق القانون، فإن حالة الاحباط التي يعيشها المواطنون أيضا ترتبط بانتشار العنف". ويبين "للبشر احتياجات ترتبط بمعيشتهم، فرص العمل، تأمين قوت يومهم ومستقبلهم، عدم تحقيق هذه المتطلبات يخلف إحباطا يقود الى العدوان".

ويشير كذلك الى عوامل رئيسية ترتبط بالتنشئة الأسرية والتربية المدرسية، مبينا "ينشأ أطفالنا على مبادئ "أضرب وما تخلي حد يضربك"، "واللي بضربك اضربه".. هذه المفاهيم التي تترسخ بذهن الأطفال بالصغر تجعل منهم يافعين يميلون إلى استخدام العنف في حل مشكلاتهم".

ويرى أن "الحل لهذه المشكلة يكمن في ايجاد منظومة متكاملة تشمل بشكل رئيسي عوامل التنشئة في الأسرة والمدرسة فضلا عن تمكين منظومة سيادة القانون والتقاضي لضمان تطبيقها بفاعلية وعلى الجميع، وايقاع العقوبات بحق مخترقي القانون".

تتفق المديرة التنفيذية لمنظمة أرض النهضة العربية للديمقراطية والتنمية سمر محارب في الرأي مع ضمرة، مشددة على أهمية مبدأ سيادة القانون في الحد من مشكلة العنف المجتمعي.

وتلفت محارب الى دراسة أعدتها المنظمة حول "درجة الرضا والتصور العام بخصوص قطاع العدالة في الأردن". بحسب الدراسة فإن نسبة الاعتماد على المحاكم كوسيلة للتظلم لدى الاردنيين كانت متدنية جدا ولم تصل سوى لـ24%، فيما يرى 80% من عينة الدراسة أن "الواسطة" او "العلاقات" مسألة جدية في الأردن.

وفقا للدراسة فإن الفئات المستضعفة كالفقراء والنساء وذوي الإعاقة هم الاقل توجها للجوء الى التقاضي، يعود ذلك لأسباب تتعلق بضعف القدرة المالية وغياب الدعم المجتمعي.

وتشير محارب الى إشكالية طول أمد التقاضي، بحسب الدراسة "هناك حاجة ملحة لتحسين فعالية كافة المحاكم فيما يخص العامل الزمني، حيث كان هذا الأمر من ضمن الأبعاد التي نالت التقييم الأدنى للمحاكم".

بحسب محارب فإن الدراسة عكست اتجاهات سلبية لدى المواطنين تجاه مسالة التوجه للتقاضي والتظلم من خلال القانون لحل المشكلات.

وتؤكد أن الاشكالية لا تقتصر فقط على اللجوء الى التقاضي انما تمتد كذلك الى "عدم الالتزام والميوعة بتطبيق التشريعات في المؤسسات".

لمواجهة هذا التحدي تدعو محارب الى تعزيز التربية القانونية من خلال المناهج التعليمية والتنشئة التربوية في الأسرة والمدرسة، مشددة كذلك على أهمية غرس قيم التقبل للاخرين واحترامهم واحترام سيادة القانون.
من جانبه يؤكد امين عام المجلس الوطني لشؤون الاسرة محمد مقدادي اهمية اتخاذ خطوات جدية لمواجهة تحدي الاستقواء والعنف المجتمعي، داعيا الى الالتزام بتنفيذ مقترح الخطة التنفيذية لمواجهة العنف المجتمعي التي أطلقها المجلس.

وكان المجلس خرج بخطة تنفيذية لمواجهة العنف المجتمعي شملت ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بالتشريعات والسياسات والوقاية.

ودعت الخطة لمراجعة التشريعات وتحليلها للتعامل بطريقة أكثر فاعلية مع العنف المجتمعي، كما دعت الى التشبيك من خلال تقديم خطة عمل لمناهضة العنف المجتمعي مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، وتخصيص محاور للاعلام والارشاد الديني للحد من العنف، الى جانب مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.

وفي جانب الوقاية دعت الخطة الى وضع برنامج للتطوع مخصص للشباب، وتدريب الواعظين والواعظات وخطباء المساجد على التوعية المجتمعية بالمفاهيم المناهضة للعنف المجتمعي، وتفعيل الاجتماعات الدورية ما بين الحكام الإداريين (مساعد محافظ لشؤون العشائر) والأجهزة الأمنية وشيوخ ووجهاء العشائر للتباحث في قضايا تهم الأسر للحد من ظاهرة العنف المجتمعي الى جانب تحليل محتوى المناهج الدراسية فيما يتعلق بمفاهيم احترام الآخر وتقبل التعددية واحترام القانون ومناهضة العنف المجتمعي.

كما دعت الخطة -حسب مقدادي- الى تدريس مادة الأخلاق والقيم ضمن المنهاج التعليمي بالمدارس الى جانب إعداد حقائب توعوية خاصة بمفاهيم مناهضة العنف المجتمعي وتعزيز المواطنة والانتماء تستهدف الأطفال وأسرهم وتنفيذ برامج توعوية على مستوى الأسر لتعزيز المفاهيم المناهضة للعنف المجتمعي.

كما نصت الخطة على تطوير تطبيقات الكترونية خاصة بأنظمة التواصل الاجتماعي للتوعية الوالدية لإكسابهم مهارات التعامل الإيجابي والتواصل كوسيلة للوقاية من الإساءة، وتطوير تطبيقات الكترونية خاصة بأنظمة التواصل الاجتماعي للتوعية القانونية المجتمعية.